مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

الخطة الاستراتيجية

لوزارة الدولة لشئون مجلس لأمة

2022–2025

"كلمة معالي الوزير"

تؤدي وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة دوراً مهما في المحافظة على إرث ديمقراطي عتيد يمتد منذ صدور دستور 1962، مع وضع تصورات للمستقبل للمحافظة على المكتسبات الدستورية وتعزيز المسيرة الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوفير بيئة تشريعية متطورة.

ومن هذا المنطلق وضعت الوزارة خطتها الاستراتيجية الثانية للسنوات [2022/2025] بواقعية وقابلية للتطبيق، منطلقة برغبة في التميز والتفوق والإبداع ، ومتسلحة باختصاصها في المرسوم 53 لسنة 1998 وبمرتكزات رؤية الكويت 2035 القائمة على تحقيق النهضة الاقتصادية والتنموية.

وفي سبيل ذلك حددت الوزارة رؤيتها للمستقبل من خلال خطة قائمة على ستة أهداف استراتيجية :

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

1	2	3	4	5	6
• تطوير وسائل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.	• دعم اتخاذ القرار الحكومي في الشأن البرلماني بما يتوائم مع الرؤية العامة للدولة.	• المساهمة في إنجاز تشريعات متطورة .	• تعزيز التوعية البرلمانية والدستورية والتنموية لدعم المسيرة الديمقراطية الكويتية.	• تحقيق الكفاءة والفاعلية في الجهاز الإداري بما يتوائم مع رؤية الكويت 2035	• تفعيل الإدارة الذكية.

ومن خلال تلك الأهداف فإن الخطة الاستراتيجية للوزارة تقدم رؤية متطورة لأساليب وأسس التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعزز عناصر الإدارة الرشيدة والفاعلة وتحقق التنمية البشرية المستدامة وتفسح مجالات العمل والإبداع للكفاءات والكوادر الوطنية وتحقق الرقابة الذاتية وتكرس الشفافية والنزاهة.

آملين أن تسهم هذه الاستراتيجية في دعم تصور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035.

وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

محمد عبيد الراجحي

"كلمة وكيل الوزارة"

منذ اعتماد رؤية دولة الكويت 2035، حرص مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة على التخطيط الاستراتيجي كمنهج عمل لتطوير الأداء ومعالجة الأخطاء وتحقيق تصور واضح حول المستقبل بتحديد الأهداف العامة ومن ثم اختيار الوسائل المناسبة لتنفيذها.

والوزارة تنطلق في خطتها الاستراتيجية الثانية للسنوات [2022/2025] على ثلاثة مرتكزات ينطوي تحتها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والفرعية:

الأول	الثاني	الثالث
• الاستقرار السياسي.	• الإدارة الفاعلة	• دعم المسيرة الديمقراطية

فالاستقرار السياسي يسهم في تحقيقه مجموعة من الأهداف تتعاضد لتطوير شامل لوسائل وأساليب التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ودعم اتخاذ القرار الحكومي في كل ما يتعلق بالشأن البرلماني وتحقيق تشريعات متطورة في صلب رؤية الكويت لعام 2035.

وفي مرتكز الإدارة الفاعلة، تنوعت الأهداف الاستراتيجية والفرعية لتحقيق الكفاءة الإدارية وتكريس الشفافية والنزاهة، من إفساح المجال للكوادر الوطنية وتطوير أداء الموارد البشرية والانتقال إلى الإدارة الذكية.

وفي مجال دعم المسيرة الديمقراطية، وضعت الوزارة أهداف لتحقيق التوعية المجتمعية بالثقافة الدستورية والبرلمانية والتنموية.

ولم تقتصر رؤيتنا للسنوات الخمس القادمة على وضع الأهداف وإنما شملت أليات لتقييم الأداء ومتابعة دورية وتحديد المسئوليات والمحاسبة وفق معدلات الإنجاز لضمان التنفيذ الجاد للأهداف الاستراتيجية الستة والأهداف الفرعية المنبثقة عنها.

الطموح الذي تسطره رؤيتنا المستقبلية هو انعكاس لحالة التطور المتوالي في أداء وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة وهو ما يدفعنا إلى تنفيذ خطتنا بجدارة ومسئولية إسهاماً منا في ازدهار ورقي وتقدم دولة الكويت.

وكيل الوزارة

د.أحمد براك الهيفي

مقدمة

يرمي مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة من التخطيط الاستراتيجي مواكبة رؤية دولة الكويت 2035 , وإنفاذ الأهداف التي تكفل تحقيق رسالته وفق مجموعة من القيم الحاكمة لعمل كل منتسبي المكتب.

وفي الخطة الاستراتيجية الجديدة للسنوات [2022/2025] اعتمدت 6 أهداف رئيسية ينطوي تحتها أهداف فرعية وتستهدف بشكل متوازي الارتقاء بأداء مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة وتطوير اختصاصاته نحو تحقيق الاستقرار السياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفاعليته في المساهمة في صنع القرار الحكومي وتحقيق الإدارة الذكية والرشيدة.

وراعت اللجنة في منهجية إعداد الخطة مواكبة المؤشرات الحديثة في إعداد الخطط الإستراتيجية بما يكفل السير بالتوازي نحو تحقيق رؤية الكويت 2035.

اللجنة الفنية لإعداد الخطة

تشكلت اللجنة الفنية لإعداد الخطة الاستراتيجية من

السيد / د.أحمد براك الهيفي
وكيل الوزارة [رئيس اللجنة]

الشيخ فراس سعود الصباح
وكيل الوزارة المساعد لقطاع الأعمال البرلمانية [نائب رئيس اللجنة]

المشاركون في إعداد الخطة

المستشار/ محمد فتحي ميرا	المستشار/ تامر محمد بديع	المستشار / محمد أحمد أبو زيد	المستشار / عثمان أمين الصفاني
المستشار الدستوري والقانوني	المستشار الدستوري والقانوني	المستشار القانوني	المستشار بمكتب الوزير

السيدة/ عائشة محمود الذوادي	السيد/ د.فالح محمد العجمي	السيدة/ نادية خالد العبدالغفور	السيد/ أسامة عبدالحميد البلهان	السيد/ عبدالله عبداللطيف مال الله
مدير إدارة الشئون القانونية	مدير إدارة الدراسات البرلمانية	مدير إدارة توثيق البيانات البرلمانية	مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام	رئيس قسم التطوير والتدريب

منهجية العمل

1. • الاعتماد بشكل كامل على كوادر الوزارة في إعداد الخطة الاستراتيجية وذلك بتشكيل لجنة من داخل الوزارة برئاسة وكيل الوزارة لإعداد الخطة.
2. • تشخيص الوضع المالي للوزارة من خلال التحليل الرباعي [نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات].
3. • استخلاص عوامل النجاح الأساسية التي تحدد ملامح ورؤية ورسالة الوزارة ومراعاة كافة الظروف المحيطة بعمل الوزارة من حيث الإمكانيات الفنية والمادية.
4. • مرونة الخطة وقابليتها للتطبيق والتعديل وفقاً للظروف والمستجدات.
5. • يتم إعتماد الخطة من معالي وزير الدولة لشئون مجلس الأمة بعد موافقة لجنة التخطيط المشكلة من القياديين بالوزارة.
6. • البدء في إعداد الخطط التنفيذية للإدارات للسنة الأولى من الخطة عند حلول ميعاد تنفيذها.

الخطوات التنفيذية لوضع الخطة

1. باشرت اللجنة أعمالها وتم إشراك كوادر الوزارة.
2. عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات للتوافق على رؤية ورسالة مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة والقيم التي ستحكم العمل وإقرارها من قبل اللجنة.
3. إجراء التحليل الرباعي [S.W.O.T] والاتفاق بشكل جماعي من قبل المشاركين على مختلف نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات.
4. تحديد الأهداف الاستراتيجية واعتمادها من قبل اللجنة.
5. وضع الأهداف الفرعية التي تخدم كل هدف إستراتيجي وإقرارها من قبل اللجنة.
6. تحديد الإدارات التي ستقوم بتحقيق تلك الأهداف.
7. وضع مؤشرات لقياس الأهداف الاستراتيجية وتقييم الخطة.

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

الرؤية

تحقيق تنمية دولة الكويت بتوفير تشريعات متطورة من خلال التعاون الفعال بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الرسالة

تطوير أسس ووسائل التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة.

القيم

- التعاون الإيجابي والإلتزام والشفافية
- المشاركة والمسائلة
- التكافؤ والعدالة
- التكنولوجيا والإبتكار
- السعي نحو الأفضل

ألية تنفيذ الخطة الاستراتيجية

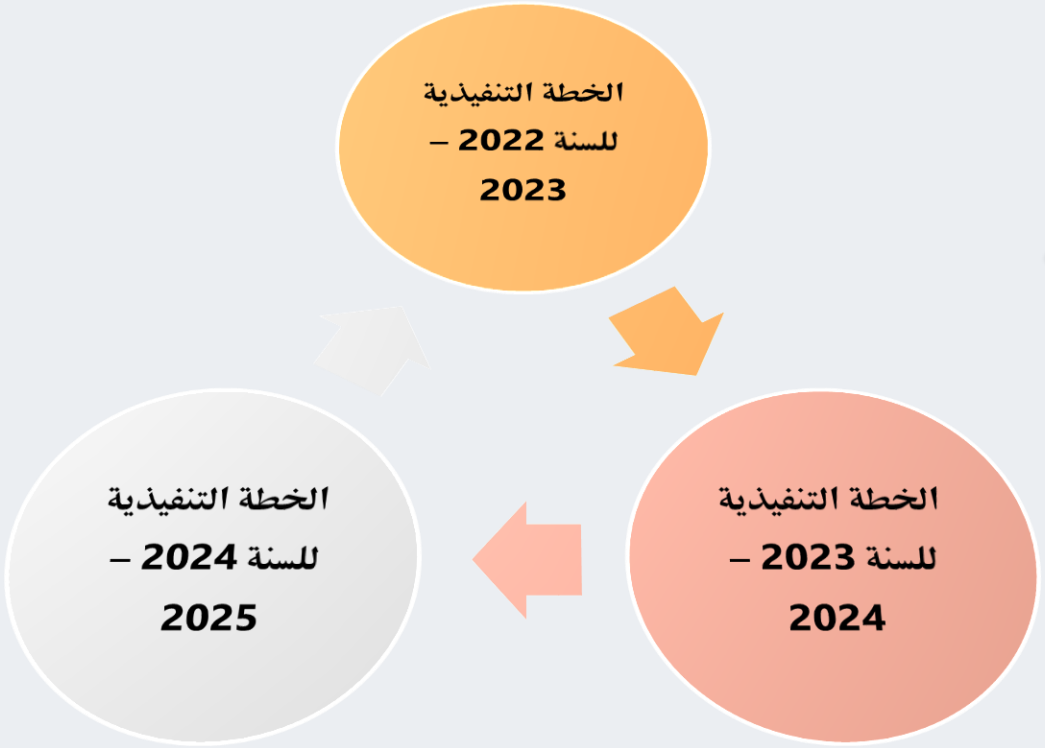

يتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوزارة من خلال خطة تنفيذية سنوية في ضوء الأهداف الاستراتيجية الرئيسية والفرعية كالتالي:

يتم تقييم تلك الخطط السنوية التنفيذية في نهاية كل عام من خلال المعايير الآتية

- قدرة الخطة على التكيف مع المتغيرات
- فاعلية الخطة في تحقيق الأهداف
- حسن استخدام الموارد الداخلية للوزارة وترشيد استخدامها

الأهداف الاستراتيجية

والفرعية والإدارات المسئولة عن تنفيذها

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول	• تطوير وسائل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
الهدف الاستراتيجي الثاني	• دعم اتخاذ القرار الحكومي في الشأن البرلماني بما يتوائم مع الرؤية العامة للدولة.
الهدف الاستراتيجي الثالث	• المساهمة في إنجاز تشريعات متطورة
الهدف الاستراتيجي الرابع	• تعزيز التوعية البرلمانية والدستورية والتنموية لدعم المسيرة الديمقراطية الكويتية.
الهدف الاستراتيجي الخامس	• تحقيق الكفاءة والفاعلية في الجهاز الإداري بما يتوائم مع رؤية الكويت 2035
الهدف الاستراتيجي السادس	• تفعيل الإدارة الذكية.

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

الهدف الاستراتيجي الأول

تطوير وسائل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الهدف الفرعي الأول

- تطوير أسس وأساليب التعاون بين السلطتين واقتراح الأولويات التشريعية في كل دور انعقاد وزيادة فاعلية متابعتها.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الشئون السياسية
- إدارة الجلسات واللجان
- إدارة المكتب الفني
- إدارة الدراسات البرلمانية
- إدارة العلاقات العامة والإعلام
- مكتب متابعة برنامج عمل الحكومة

الهدف الفرعي الثاني

- دراسة المعوقات التي تعترض علاقة السلطتين واقتراح معالجتها.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون السياسية
- إدارة الدراسات البرلمانية

الهدف الفرعي الثالث

- تفعيل التنسيق في الشئون التشريعية بين لجان مجلس الوزراء ولجان مجلس الأمة.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة شئون مجلس الوزراء

الهدف الفرعي الرابع

- الارتقاء بآليات بحث ودراسة جدول أعمال مجلس الأمة.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الجلسات واللجان
- إدارة توثيق وحفظ البيانات

الهدف الفرعي الخامس

- تطوير آلية متابعة كافة ما يدور بمجلس الأمة ولجانه من آراء وملاحظات وإبلاغها للوزارات المختصة ومتابعة ما تتخذه كل وزارة من إجراءات والتنسيق مع كافة الوزارات فيما يتعلق بشئون أعمال مجلس الأمة.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الشئون السياسية
- إدارة متابعة الجلسات واللجان

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

الهدف الاستراتيجي الثاني

دعم اتخاذ القرار الحكومي في الشأن البرلماني بما يتوائم مع الرؤية العامة للدولة.

الهدف الفرعي الأول

- إطلاع مجلس الوزراء على تطورات الأحداث من خلال قراءة تحليلية للقضايا المثارة في الساحة المحلية ذات الصلة بالشأن البرلماني مع اقتراح تطويرها.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة شئون مجلس الوزراء
- إدارة العلاقات العامة والإعلام
- إدارة مكتب الوزير
- إدارة المكتب الفني

الهدف الفرعي الثاني

- تطوير الدراسات والتقارير والمذكرات التي تتعلق بالشأن البرلماني واقتراح السياسة التشريعية.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة الدراسات البرلمانية
- إدارة بحوث الدراسات التشريعية

الهدف الفرعي الثالث

- إعداد تقارير بشأن قرارات مجلس الأمة والإستحقاقات المترتبة على الحكومة في الجلسات وتزويد مجلس الوزراء بها.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الجلسات واللجان

الهدف الفرعي الرابع

- تقديم الدعم الفني للحكومة خلال جلسات مجلس الأمة

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الشئون السياسية
- إدارة متابعة الجلسات واللجان

الهدف الفرعي الخامس

- تطوير آلية متابعة التكليفات الخاصة بوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة الصادرة بقرارات مجلس الوزراء.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة شئون مجلس الوزراء
- إدارة توثيق وحفظ البينات

الهدف الفرعي السادس

- الارتقاء بأساليب ووسائل التنسيق مع كافة الوزارات فيما يتعلق بشئون أعمال مجلس الأمة.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة شئون مجلس الوزراء
- مكتب التنسيق البرلماني

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

الهدف الاستراتيجي الثالث

المساهمة في إنجاز تشريعات متطورة .

الهدف الفرعي الأول

• تطوير دور الوزارة في اقتراح السياسة التشريعية .

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة البحوث السياسية التشريعية

الهدف الفرعي الثاني

• اقتراح الأولويات التشريعية في كل دور انعقاد وزيادة فاعلية متابعتها.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية

الهدف الفرعي الثالث

• تطوير سبل متابعة ما يدور في جلسات مجلس الأمة من آراء واقتراحات تشريعية وإمداد الوزراء المختصين بها.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الجلسات واللجان

الهدف الفرعي الرابع

• العمل على مشاركة الوزارة في لجان مجلس الامة وإيجاد الآلية المناسبة لذلك.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الجلسات واللجان

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز التوعية البرلمانية والدستورية والتنموية لدعم المسيرة الديمقراطية الكويتية.

الهدف الفرعي الأول

- تطوير أداء إدارة العلاقات العامة والإعلام.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة العلاقات العامة والإعلام
- إدارة نظم المعلومات

الهدف الفرعي الثاني

- نشر الثقافة البرلمانية والدستورية والتنموية في المجتمع واقتراح خطط تسويقها.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الشئون السياسية
- إدارة العلاقات العامة والإعلام
- إدارة بحوث السياسة التشريعية
- إدارة الدراسات البرلمانية
- إدارة المكتب الفني

الهدف الفرعي الثالث

- عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية لتحقيق المشاركة المجتمعية في القضايا البرلمانية.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة الدراسات البرلمانية
- إدارة العلاقات العامة والإعلام
- قسم التطوير والتدريب

الهدف الفرعي الرابع

- تفعيل التحليل الإعلامي وقياس إتجاهات الرأي العام للقضايا المثارة على الساحة.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة الدراسات البرلمانية
- إدارة العلاقات العامة والإعلام

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

الهدف الاستراتيجي الخامس

تحقيق الكفاءة والفاعلية في الجهاز الإداري بما يتوائم مع رؤية الكويت 2035

الهدف الفرعي الأول

- تعميم الخدمة الذكية في كافة الشئون المالية والإدارية.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- مكتب التفتيش والتدقيق
- إدارة الشئون الإدارية
- إدارة الشئون المالية

الهدف الفرعي الثاني

- تطوير البوابة البرلمانية للوزارة.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة نظم المعلومات
- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الشئون السياسية
- إدارة توثيق وحفظ البيانات
- إدارة متابعة شئون مجلس الوزراء

الهدف الفرعي الثالث

- زيادة فاعلية الربط الآلي بين الوزارة والجهات الحكومية من خلال النظام البرلماني.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة نظم المعلومات
- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- إدارة متابعة الشئون السياسية
- إدارة توثيق وحفظ البيانات
- مكتب التنسيق البرلماني

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

الهدف الاستراتيجي السادس

تفعيل الإدارة الذكية.

الهدف الفرعي الأول

- دعم تولي الشباب ذوي الكفاءات للمناصب الاشرافية.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- إدارة الشئون القانونية
- إدارة الشئون الإدارية

الهدف الفرعي الثاني

- الارتقاء بأداء الموارد البشرية من خلال عنصري التدريب والتخصص.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- قسم التطوير والتدريب

الهدف الفرعي الثالث

- تطوير وزيادة الرقابة والمتابعة المستمرة.

الإدارات المكلفة بالتنفيذ

- مكتب التفتيش والتدقيق
- إدارة الشئون الإدارية
- إدارة مكتب وكيل الوزارة
- إدارة الشئون المالية

تقييم الخطة الاستراتيجية

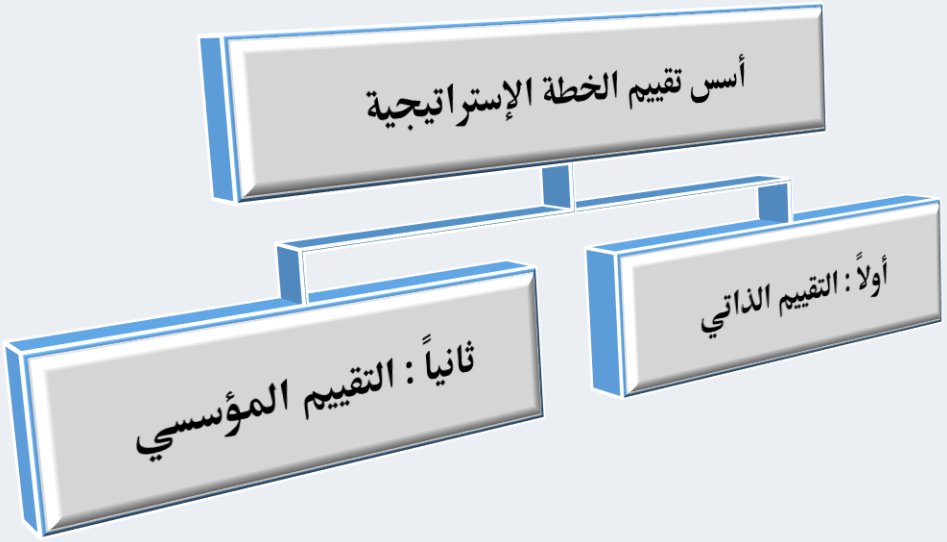

يعتبر التقييم هو المرحلة الأخيرة من مراحل الإدارة الاستراتيجية والهدف من التقييم هو الوصول إلى أي مدى تم تحقيق أهداف الخطة وإجراء مقارنة بين الأداء المخطط والأداء الفعلي وتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

أسس تقييم الخطة الاستراتيجية

أولاً : التقييم الذاتي

إعداد استمارة تقييم ذاتي تشتمل على

- العمل المكلف به الموظف.
- تحديد الهدف الفرعي والرئيسي الاستراتيجي الذي يندرج فيه ذلك العمل.
- المدة التي يجب إنجاز العمل بها.
- المدة التي أنجز فيها العمل.
- الملاحظات التي يرغب الموظف في إضافتها.

بطاقة القياس الذاتي للأداء

اسم الموظف: .....

القسم: ..... الإدارة : ..... القطاع: .....

الهدف الاستراتيجي	الهدف الفرعي	التكليف في الخطة التنفيذية السنوية	الاختصاص الشخصي	المدة المقررة لإنجاز العمل	المدة التي تم إنجاز العمل فيها	جودة العمل	ملاحظات

أسس تقييم الخطة الاستراتيجية

ثانياً : التقييم المؤسسي

تقييم الرئيس لمرؤوسيه وتشتمل على	وضع مؤشرات أداء لكل هدف فرعي وهدف استراتيجي.
	تعميم استمارات تقييم لقياس العمل وفقاً لمؤشرات الأداء الموضوعة.
	يبين في الإستمارة العناصر التي تم على أساسها التقييم.
	يتم تعبئة الإستمارة ربع سنوياً بمعرفة الرئيس المختص.
	تعرض الإستمارة على اجتماع مديري الإدارات بغرض الدراسة والتحليل وإستنتاج أوجه التميز والخلل.
	إجراء التعديلات على الخطة وفقاً لنتائج التقييم.

استمارة تقييم الرئيس المباشر

الهدف العام	الهدف الفرعي	التكليف	مؤشر الأداء	وصف المؤشر	القيم المستهدفة							
					الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع	
					فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف

أسس التقييم :

ممتاز = الفعلي ٩٠ ٪ من المستهدف فأكثر	جيد جداً = الفعلي ٧٠ ٪ : ٨٩ ٪ من المستهدف
جيد = الفعلي ٥٠ ٪ ٦٩ ٪ من المستهدف	ضعيف = الفعلي أقل من ٥٠ ٪ من المستهدف

دولة الكويت
وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة

Ministry of State for The National Assembly

استمارة التقييم السنوي الخطة الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية	القيم المستهدفة الربع سنوية								القيم المستهدفة السنوية		التقييم النهائي
	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع		فعلي	المستهدف	
	الفعلي	المستهدف	الفعلي	المستهدف	الفعلي	المستهدف	الفعلي	المستهدف			
الهدف الأول											
الهدف الثاني											
الهدف الثالث											
الهدف الرابع											
الهدف الخامس											
الهدف السادس											
المجموع											

ملحق

تحليل S.W.O.T

لغايات التخطيط الاستراتيجي

لمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة لشئون مجلس الأمة 2022/2025

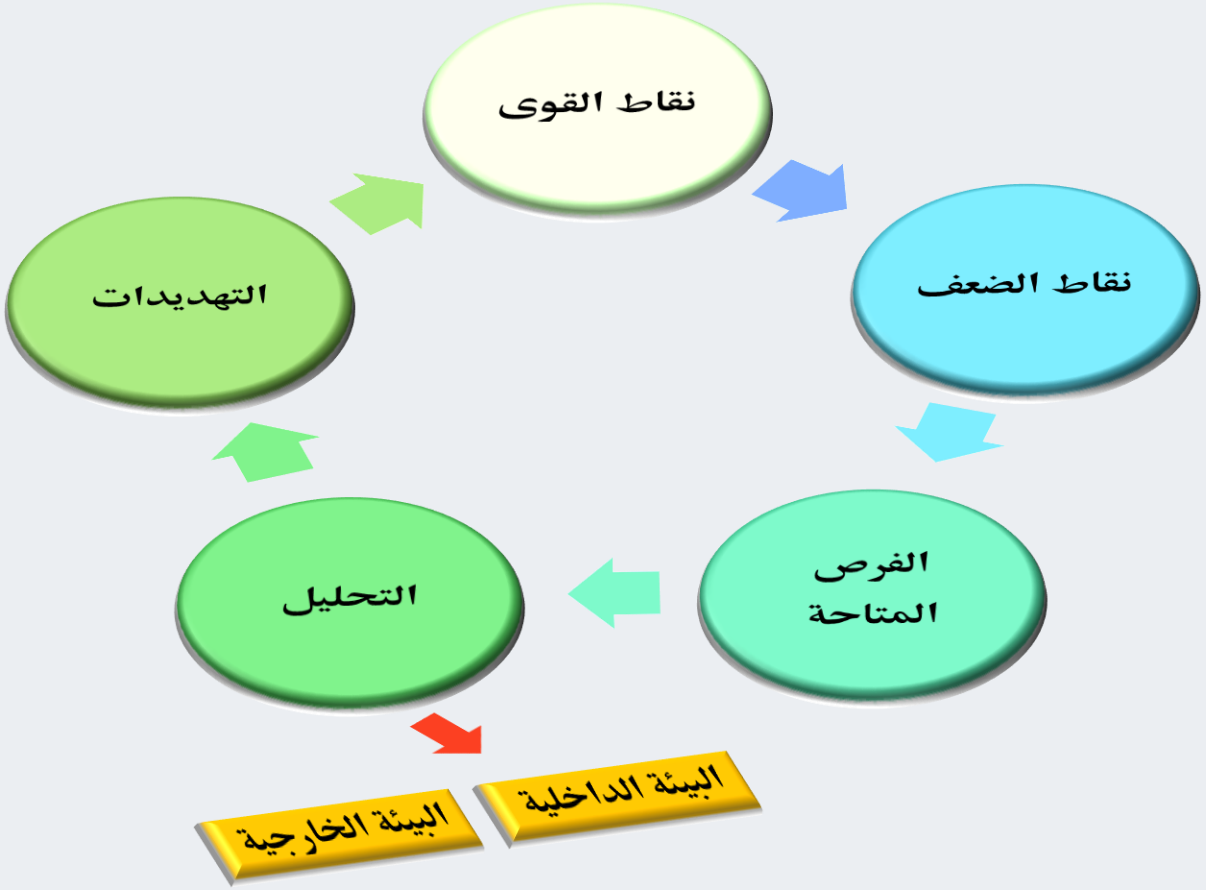

التحليل [S.W.O.T] لغايات التخطيط الاستراتيجي

البيئة الداخلية

- تشمل كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة

مادية | بشرية | معنوية

وتهدف إلى

- تحديد نقاط القوة التي يجب تعزيزها والحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً.
- تحديد نقاط الضعف وجوانب القصور حتى يمكن معالجتها أو التغلب عليها.

البيئة الخارجية

- تشمل مجموعة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على نشاط الوزارة ولا تخضع لسيطرتها وتحليل تلك العوامل يؤدي إلى :

- صياغة الأهداف المطلوب تحقيقها.
- كيفية توجيه الموارد المتاحة وتنظيم الاستفادة منها.
- تحديد الفرص التي يمكن اقتناصها.
- تحديد المخاطر أو التهديدات الواجب مواجهتها أو علاجها.

نقاط القوة

- توافر القوانين المنظمة والمحددة لعمل واختصاصات الوزارة.
- قيادة داعمة لاستراتيجية تطوير الأداء والابتكار والعمل الجماعي.
- وجود بيئة تحتية تكنولوجية وأنظمة معلوماتية قوية.
- وجود قوة بشرية مناسبة من حيث العدد من العاملين بالوزارة.
- وجود فرص متاحة للتدريب الداخلي والخارجي.
- توافر علاقات طيبة مع باقي الوزارات والمؤسسات في الدولة.

نقاط الضعف

- عدم مناسبة المقر الحالي للمكتب.
- تداخل بعض اختصاصات المكتب مع جهات أخرى.
- عدم معرفة بعض الجهات لدور المكتب واختصاصه.

الفرص المتاحة

- رؤية سمو أمير البلاد نحو تطوير العمل الحكومي
- سياسات حكومية داعمة
- خطة إستراتيجية متطورة لدولة الكويت
- بوابة الحكومة الإلكترونية
- التعاون الإيجابي من الوزارات والمؤسسات الحكومية

التهديدات

- إزدواج بعض الاختصاصات بين المكتب وجهات حكومية أخرى
- تداخل الإجراءات فيما يتعلق بالشئون المالية والإدارية بين المكتب والأمانة العامة لمجلس الوزراء
- بعض الجهات ليس لديها معلومات كافية عن دور المكتب
- عدم تعاون بعض الجهات مع المكتب
- عدم وجود الدعم المالي المناسب لبعض أنشطة المكتب

وفي الختام أملين عون الله وتوفيقه

في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والفرعية لخطة

مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

للسنوات 2022/2025